المرأة الريفية

ما بين سياسات التمكين وواقع التهميش

دراسة فى إحدى قرى محافظة الجيزة

إحسان سعيد *

تهدف الدراسة إلى تقييم السياسات الاجتماعية الساعية لتمكين المرأة الريفية وإدماجها فى عملية استفادة المرأة الريفية من تلك السياسات والخدمات المقدمة لها، وكان من أهم النتائج التى خلصت إليها الدراسة أن المرأة الريفية لا تستفيد من معظم السياسات الاجتماعية المقدمة لها خاصة فى مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والاقتصادية.

مقدمة

يعد القطاع الزراعى من القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى باعتباره مسئولاً عن تحقيق الأمن الغذائى، ومصدرًا رئيسًا لتوفير مدخلات القطاعات الإنتاجية، والخدمية الأخرى، كما أنه يستوعب حوالى ٢٧٪ من حجم الأيدى العاملة، بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية فى تحسين ميزان المدفوعات؛ حيث تبلغ مساهمتها نحو ١٤,٨٪ من جملة الصادرات السلعية غير البترولية.

برغم ذلك فقد عانى الريف المصرى تردى الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية وعانى الفلاح المصرى بشكل عام تزايدًا فى مشكلاته، وتنامى صور استغلاله وإهدار حياته وإنتاجه بسبب سياسات فرضت عليه كالتكيف الهيكلى وتحرير الزراعة والارتباط بالسوق العالمى وغيرها. والتى كان المقصود بها

* مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٣.

تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى بين القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى، لكن شيئًا من هذا لم يحدث حتى الآن، حيث أدت تلك السياسات التى لم تراع البعد الاجتماعى وتركت صغار الفلاحين يواجهون النظم الرأسمالية بمفردهم، فى ظل حيازات قزمية وبدائية أدوات الإنتاج الزراعى، وانحدار السواد الأعظم منهم تحت خط الفقر "أقل من دولار فى اليوم" وزيادة معدلات البطالة، وإهمال الأرض الزراعية، والعمل بالمهن الهامشية، وتردى جميع الأوضاع مثل التعليم، والعمل، والصحة، وانهيار كافة خدمات البنية التحتية بالمناطق الريفية، وتدنى مستوى المعيشة بين الفلاحين إلى أدنى درجاته، وارتفاع معدلات تلوث البيئة الريفية نتيجة الاستخدام المفرط للمبيدات المحظورة الأمر الذى أدى إلى تفشى الأمراض الخطيرة[١].

كما تأثرت المرأة الريفية أيضا بفشل تلك السياسات وأصبحت تعانى من تدنى أوضاعها حيث إن نسبة الأمية بين النساء فى الريف مرتفعة وتصل إلى ٦٣,٣٪ حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠. ويرجع عزوف الأسر عن إرسال بناتهن إلى المدارس لأسباب تتقدمها العادات والتقاليد التى تقلل من أهمية تعليم الفتاة، وكذلك للفقر حيث إن الفتاة تعمل بدون أجر فى المنزل أو فى حقل الأسرة، فى المقابل ارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم، هذا إلى جانب ضيق فرص المرأة فى الاستفادة من التسهيلات الائتمانية وغياب المؤهلات الائتمانية الكافية التى تؤهل المرأة للحصول على قروض، وغياب فرص التدريب مما يجعلها عرضة للاستغلال. كما تعانى من ضعف الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم ... إلخ) ولأن المرأة تلعب دورًا كبيرًا فى المجتمع الريفى فإن تنميتها وتحسين وضعها يعنى التقدم فى مجال التنمية وهناك العديد من السياسات التى تحتاج إلى إعادة النظر وإلى إدخال نظم جديدة وخصوصًا فى الزراعة، ومشاركة المرأة فى اقتصاديات الريف وخلق الجو المناسب لها لامتلاك المزيد من الأراضى وإعطائها فرصًا متساوية للعمل وأجورًا متساوية مع الرجال[٢].

المرأة الريفية ومؤشرات التهميش

أسفر العديد من الدراسات والبحوث حول المرأة الريفية عن نتائج تشير إلى الأفكار الشائعة عن الريفيات بأنهن سلبيات اتكاليات، لا يشاركن فى الاقتصاد القروى خاصة القطاع الرسمى منه، وقد أجهضت تلك النظرة الكثير من الحقوق الإنسانية والمجتمعية للمرأة الريفية وأفقدتها تكريس آليات إنمائها الذاتى والمجتمعى، وينعكس ذلك فى تكريس الفجوات الحقوقية التى تعانيها المرأة العربية والمصرية على وجه الخصوص؛ حيث أجهضت الموروثات الثقافية والاجتماعية فى المجتمعات العربية حقوق المرأة فى ملكيتها للأصول الإنتاجية، فأغفلت حقها فى الإرث الشرعى وكرست تبعيتها للرجل، بل إن بعض المجتمعات العربية كالكويت تحرم المرأة من حقها فى استخراج وثائق رسمية لملكية المشروعات الإنتاجية، وبرغم انتفاء هذا الإجراء القانونى فى مصر فإن محتواه الضمنى يتم من خلال منظومة قيمية تسطر للمرأة الحدود التى تتحرك فى إطارها، سواء العلاقات الزوجية والأسرية أو فى صور الظروف المجتمعية والنوعية، الأمر الذى ينعكس على ضعف المقدرة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ويحول دون تحررها من قيود القهرالاجتماعى، إلى جانب انحسار فرص تشغيل النساء فى الوظائف العليا التى تدر دخولا مرتفعة، حيث يسود عملها فى القطاع الخدمى وما يتبعه من أنماط عمل تتميز بالدخول البسيطة [٣].

فجوة العمل

يشير تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٥) إلى أن نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى فى مصر بلغت ٢٠,١٪، وكنسبة مئوية من مساهمة الذكور كانت ٢٨٪، كما أنهن يشاركن فى قطاع الخدمات ثم الزراعة ثم الصناعة بنسب ٥٤٪ و٣٩٪ و٧٪. وتكشف تلك الإحصاءات عن تركز عمل المرأة فى القطاعات الخدمية التى تتميز بضآلة عائدها. إلى جانب عملها غير المدفوع الأجر فى القطاع الزراعى، بالإضافة إلى انحسار فرص عمل الإناث فى القطاع الخاص بسبب ظروفها الاجتماعية وتفضيله للذكور [٤].

أما مجال العمل الحر فهو مقتصر على الرجال، وتقتصر مشاركة المرأة فيه على بعض المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمى والاستهلاكى أكثر من الإنتاجى، إلى جانب مشاركتها فى قطاع العمل العشوائى (التسويق بالتجوال)، مما يعرضها للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ضعف عائداته.

وتشير الدراسات إلى تأثر مشاركة المرأة فى سوق العمل بمجموعة من المتغيرات، يأتى فى مقدمتها مستوى التعليم الذى تتلقاه ونوعيته، والقدرات التدريبية والمهارية التى تتوافر لها، فضلاً عن عوامل أخرى كالفقر والأمية، والموروثات الثقافية والاجتماعية التى تفرض عليها ممارسة نمط معين من الأدوار والوظائف تتسق مع أدوارها التقليدية كما يراها ويقبلها المجتمع، الأمر الذى يكرس لمزيد من التمييز النوعى فى هذا المجال (٥).

فجوة المشاركة السياسية

على الرغم مما شهده المجتمع فى الآونة الأخيرة من تقدم لتفعيل مشاركة المرأة فى دوائر صنع القرار والقضاء على التمييز النوعى ضدها، سواء من خلال الخطاب الرسمى لرموز الدولة أو تأسيس المجلس القومى للمرأة أو جهود إدماج المرأة فى خطط التنمية، فإن الدور النسائى فى البرلمانات والمحليات وحتى على مستوى أجندة الأحزاب السياسية مازال مهمشًا، ويبدو ذلك واضحًا باستعراض نسب ما تشغله المرأة من مقاعد برلمانية؛ حيث لا تتجاوز النسبة ٣,٨٪، ولا تخرج معدلات مشاركة المرأة فى المجالس المحلية عن الإطار نفسه، أما على صعيد تمثيل النساء فى مجلس الشورى فقد بقيت النسبة فيه أعلى من المجالس المنتخبة الأخرى، غير أن النسبة لم تتحقق بالانتخاب، وإنما من خلال تعيين رئيس الجمهورية فى إطار صلاحياته لبعض الرموز النسائية. الأمر الذى يؤكد تهميش الدور السياسى للمرأة فى المجتمع.

ورغم التاريخ الطويل لوجود المرأة المصرية فى سوق العمل فإن نسبة المشاركات فى الوظائف القيادية والإدارية العليا فى الدولة مازالت محدودة، حيث تبلغ

النسبة ٩٪ من إجمالى الحائزين على هذه المناصب. كذلك ظلت بعض الوظائف العامة مقتصرة على الرجال كالمحافظين ورؤساء الجامعات حتى وقت قريب[٦].

فجوة الحقوق الصحية

تؤكد المؤشرات تدنى مستوى الرعاية الصحية للمرأة فى مصر والدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة، وينعكس ذلك فى ارتفاع نسب وفيات الأمهات، وانعدام الرعاية الصحية فى فترات الحمل والولادة، وعدم الاهتمام بالمستوى الغذائى المطلوب للمرأة، إلى جانب رصيدها المرتفع من الفقر المدقع لتدنى دخلها أو لعملها فى أنماط غير مأجورة، الأمر الذى يجعل فرصتها فى الحصول على الخدمات الصحية ضئيلة. والملاحظ أن مع ارتفاع معدلات المعيشة ومستوياتها يتحسن مستوى ما تحصل عليه المرأة من حقوق صحية[٧].

فجوة الحقوق التعليمية

إذا كانت المرأة العربية والمصرية خصوصًا تواجه العديد من ألوان التمييز النوعى على كل المجالات، فيبدو ذلك واضحًا فى تمييز الذكورعن الإناث فى فرص الحصول على التعليم، وخاصة فى الأسر الفقيرة والريفية والمعدمة. مما يؤدى إلى حصول الإناث على مستويات دنيا فى فرص العمل فى سوق العمل غيرالمنظم والعشوائى، والذى تحرم فيه المرأة من مظلة التأمينات الاجتماعية، فضلاً عن معاناتها الاستغلال والتحرش الجنسى وظروف العمل الرديئة، كما يعانين انخفاض الأجور وموسمية العمل، وضياع جزء كبير من الأجر فى السمسرة. كما تشير المؤشرات إلى ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث لتصل فى بعض القرى والنجوع إلى أكثر من ٩٠٪ فيهدر بذلك حق المرأة فى التعليم باعتباره من أولويات حقوق الإنسان وبالتالى يجهض حقها فى المشاركة المجتمعية[٨] .

سياسات تمكين المرأة وتضييق الفجوة النوعية

مرت مناهج وسياسات التنمية المتعلقة بالمرأة بالعديد من الفترات التى عكست التغيرات فى مداخل السياسات التنموية الاقتصادية فى العالم بشكل عام. ففى الفترة ما بين الخمسينيات حتى السبعينيات مثلا، ساد التفكير بأن التحديث المساوى للتصنيع وزيادة المنتج ستتحسن معه مستويات المعيشة والحياة فى الدول النامية لجميع قطاعات المجتمع بما فيها النساء[٩].

وجاء المؤتمر العالمى الأول للمرأة للأمم المتحدة فى المكسيك عام١٩٧٥ دفعة كبيرة لتطوير توجيهات التنمية للمرأة (WID) الذى اعترف باختلاف واقع النساء وخبرتهن فى التنمية عن الرجال، مما انعكس فى رسم استراتيجيات لتحسين وضع المرأة فى الدول النامية بالتركيز على دور النساء الإنتاجى على حساب الجانب الإنجابى. وفى إطار هذا التوجه بدأت الوكالات الدولية المانحة بتطبيق برامج مدرة للدخل مثل تدريب النساء على مهارات وحرف مختلفة، أو إدخالهن فى مشاريع إنتاجية وتعاونيات للإنتاج والتسويق، والعمل على تطويرها للتخفيف من أعباء العمل. كما تم التركيز على المطالبة بمشاركة متساوية للنساء فى التعليم والتوظيف واعتبار النساء منتجات مستقلات لا تابعات لأزواجهن فحسب. أما فى مؤتمر الأمم المتحدة فى نيروبى عام ١٩٨٥ شاع منظور النوع الاجتماعى والتنمية وينطلق المنظورمن رؤية متكاملة للتنظيم الاجتماعى والسياسى من أجل آليات توزيع الأدوار بين الرجال والنساء والمسئوليات والتوقعات المحددة لكل منهم [١٠].

لذا يحلل هذا التوجه طبيعة مساهمة النساء ضمن محيط العمل داخل المنزل وخارجه، بما فيها الإنتاج غير السلبى. ورفض تقسيم العمل العام الذى استخدم بشكل عام بوصفه وسيلة لتحسين عمل النساء فى المحافظة على العائلة والمنزل. كما يولى هذا المنظور أيضًا أهمية لدور الدولة فى تحرير النساء وخاصة فى مجال توفير الخدمات الاجتماعية الممكنة للنساء فى أداء أدوارهن المختلفة سواء الإنجابية منها أو الإنتاجية أو الاجتماعية أو السياسية، كما يؤكد هذا المنظور كونهن فاعلات أساسيات فى التعبير لا متلقيات سلبيات لمساعدات التنمية، ويولى بذلك أهمية خاصة لضرورة تنظيمهن لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير[١١].

ولدمج المرأة فى سياسات التنمية لابد من عرض وضع المرأة فى ضوء مؤتمر بكين والمؤتمر العربى لمتابعة مقررات بكين على النحو التالى:

- أصبح هناك اعتراف رسمى وحكومى واضح بأهمية دور المرأة وتعزيز مكانتها فى كل المجالات.
- وضع المرأة على أجندة العمل السياسى، وفى القرارات التى اتخذت لتمكين المرأة فى مواقع اتخاذ القرار.
- العمل على تنفيذ إستراتيجيات وطنية والتوجه نحو تعيين النساء فى مواقع اتخاذ القرار.
- بذلت جميع البلدان العربية جهودًا كبيرة لتطوير التعليم بشكل عام، وتعليم المرأة بشكل خاص.
- اتخذت خطوات باتجاه دعم وتعزيز مكانة المرأة والقضاء على ممارسات التمييز ضدها.
- إدخال منظور النوع فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الدول العربية، وإدماج قضايا المرأة ضمن البرامج التنموية للدول العربية وخاصة مصر.
- إنشاء مراكز للتدريب والبحوث خاصة بالمرأة، والقيام بدراسات وبحوث تتناول قضايا المرأة والاهتمام بنشر الوعى لتوعية المرأة بحقوقها من خلال المؤتمرات والندوات [١٢].

وبالرغم من هذه الإنجازات فإن هناك بعض المعوقات التى مازالت تواجه المرأة، مثل:

- توجد نسبة كبيرة من النساء يعشن فى فقر وفى مجتمعات تفتقر إلى مياه الشرب ووسائل الصرف الصحى الأساسية، والمسكن المناسب، والغذاء الكافى والصحى.
- هناك نسبة كبيرة من النساء العربيات يعانين الأمية، وتنخفض نسبة الالتحاق بالتعليم بين الفتيات مقارنة بالذكور، وكذلك ترتفع بينهن نسبة التسرب من التعليم.

- نسبة كبيرة من النساء العربيات لا تشاركن فى قوة العمل المنتجة، ومعظم المشتغلات يفتقرن إلى المهارات ويعملن أعمالاً هامشية ذات أجور منخفضة.
- مشاركة المرأة فى الحياة السياسية مازالت منخفضة، حيث لا تحتل سوى حوالى ٥٪ من إجمالى المقاعد البرلمانية فى بلدان المنطقة.
- وهناك نسبة كبيرة من النساء العربيات لم تتح لهن فرصة المشاركة فى القرارات الحكومية التى تتناول حياتهن والمجتمعات التى يعشن فيها وتمكينها من المشاركة فى صنع الحياة بمختلف جوانبها [١٣].

أهمية الدراسة

لقد تطورت أهداف ومجالات السياسات الاجتماعية خلال الربع الأخير من القرن العشرين بفعل عوامل عديدة من أهمها الدعم الدولى لقضايا المرأة الفقيرة، والمعيلة للأسرة بشكل خاص، وإن ظل العمل الاجتماعى مقتصرًا على تقديم المساعدات الاجتماعية دون إعداد البشر وتنمية قدراتهم وتوسيع خيارات المشاركة، ورغم الجهود التى يقوم بها كثير من منظمات المجتمع المدنى فى التصدى للعديد من المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتعليم الإناث، ولكن ظلت الأهداف والمجالات بعيدة عن أى شكل من أشكال التعامل والتنسيق فيما بينها، كما أن السياسات الاجتماعية فى مصر ذات طابع إصلاحى بالنظر إلى كل المؤشرات الصحية والتعليمية وفجوة النوع ومعدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة فى السنوات الأخيرة، بالرغم من جميع الإجراءات التى اتخذتها الدولة كإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى أول التسعينيات[١٤].

كما اهتمت الدولة بوضع إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تدمج المرأة ضمن عملية التنمية، باعتبار أن مشاركتها فى العمل المنتج – إلى جانب الرجل– تشكل دفعة إيجابية لحركة المجتمع المصرى.

وبرغم تمتع المرأة المصرية بمزايا اقتصادية واجتماعية أدت إلى تزايد أعداد النساء فى مختلف مجالات العمل، إلى جانب المشاركة النسبية فى العمل السياسى وجمعيات المجتمع المدنى، ولكن سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية التى بدأتها مصر منذ الثمانينيات واتخذت إجراءاتها الرسمية فى عام ١٩٩١ كانت لها تأثيراتها المتفاوتة على الرجال والنساء على سواء، خاصة بعد تراجع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين، واتجاهها نحو سياسة الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، مما كان له آثاره السلبية على عمالة المرأة، خاصة بعد تفضيل القطاع الخاص وبعض المؤسسات الحكومية تشغيل الذكور دون الإناث، مما أدى إلى زيادة الفجوة النوعية والانفصال المهنى(١٥).

ولا شك أن السياسات الاجتماعية التى تضمنتها حزمة السياسات الرأسمالية قد أسهمت فى مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن إعادة الهيكلة الرأسمالية، وذلك بنشر شبكة من الأمان الاجتماعى ارتبطت بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى عام ١٩٩١، وإلحاق وحدة للنوع به، بالإضافة إلى وحدة التخطيط للنوع بمعهد التخطيط القومى، واللجنة الدائمة للمرأة بوزارة القوى العاملة والهجرة. ودعم الجمعيات الأهلية المهتمة بالنوع والتنمية والتخطيط، فضلاً عن الدور الريادى للمجلس القومى للمرأة الذى أنشئ فى فبراير ٢٠٠٠ لدعم المرأة فى جميع الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، كما يهدف إلى استثارة الوعى بالقضايا المتصلة بالنوع الاجتماعى وبتطلعات كل من المرأة والرجل واهتماماتهما، مستخدمًا أسلوب تضمين النوع الاجتماعى فى التنمية لتضييق الفجوات النوعية وتحقيق التنمية المتوازنة المستدامة، كما يسهم فى توفير فرصة أكبر للمرأة للنهوض بها لكى تتمكن من الاستفادة من الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة فى صنع القرار داخل الأسرة وخارجها، بحيث يتحقق لها التمكين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى(١٦). وعلى الرغم من الجهود المبذولة والإنجازات التى تحققت لها فى المجال الاقتصادى خلال العقود الماضية، سواء من حيث الكم والزيادة العددية

والتمثيل لها فى الكثير من القطاعات الاقتصادية، أو من حيث الكيف كصدور تشريعات وقوانين تكفل للمرأة الدعائم الأساسية والحقوق التى تمكنها من تفعيل أدوارها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتمكين المرأة من المشاركة فى النشاط الاقتصادى والحياة الاجتماعية، فإن هناك الكثير من المعوقات والإخفاقات التى تحول دون وصولها إلى درجات عالية من التمكين، ربما يرجع بعضها إلى السياسات العالمية وتأثيراتها(كالعولمة) أو المحلية (كسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلى)، أو إلى عوامل ثقافية، أو إلى خصائص اقتصادية واجتماعية للمرأة (الفقر– الأمية– نوعية التعليم والتدريب)، أو إلى سياقات العمل ومظاهر التمييز النوعى فيها، فسياسات العولمة على المستوى العالمى وسياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلى على المستوى المحلى قد تبعتها تأثيرات سلبية على التنمية البشرية، وعلى المرأة على الوجه الأخص، فإذا كان التكيف الهيكلى يؤثر على الرجل أساسًا بوصفه منتجًا، فإنه يؤثر على المرأة بعدة أشكال باعتبارها أمًا وربة أسرة، وعاملة فى المجتمع ومنتجة للسلع والخدمات، مما يعنى زيادة العبء الواقع على المرأة مقارنة بالرجل، وبالتالى على قدرتها على التكيف والتمكين من مواردها المتاحة لا سيما المرأة الريفية التى تعانى السلبية والعزلة وعدم المشاركة فى الاقتصاد القروى، خاصة القطاع الرسمى منه، وهو الأمر الذى يفسر لنا المكانة المتأخرة لمصر على مقياس التمكين المرتبط بالنوع مقارنة بالدول العربية والدول المتقدمة، فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ إلى أن مؤشر تمكين النساء فى مصر قد بلغ ٢٥٨. وفى الدول العربية بلغ ٢٩، أما دول شرق آسيا فبلغ ٤٧١، بل إن مصر احتلت من بين ١١٦ دولة تضمنها المقياس الترتيب رقم ٩٦، وعمومًا هذا المقياس يقيس مساهمة المرأة فى عملية صنع القرارات الاقتصادية والسياسية، وحصة الإناث والذكور من المقاعد البرلمانية، ومن منصب الإداريين والمديرين والمهنيين والفنيين، ومن الدخل المكتسب، وهذا يعنى أن هناك العديد من مظاهر الإخفاق والتراجع أو الثبات على

الأقل فى مستويات مؤشرات تمكين المرأة المصرية، والمرأة الريفية على الوجه الأخص [١٧].

هدف الدراسة

يتبلور الهدف الأساسى فى رصد وتقييم السياسات الاجتماعية الرامية لتمكين المرأة الريفية وإدماجها فى عملية التنمية، وتحديد مدى ملاءمتها للواقع الذى تعيشه المرأة الريفية.

تساؤلات الدراسة

- ما سياسات تمكين المرأة التى تقدمها الدولة؟
- هل تستفيد المرأة الريفية من تلك السياسات؟
- ما مدى استفادة المرأة من الخدمات المقدمة لها؟

أسلوب الدراسة ومصادر البيانات

تسعى الورقة للوصول إلى هدفها من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع عينة من النساء من إحدى القرى التابعة لمحافظة الجيزة هى قرية مسجد موسى، وقد تمت الاستعانة بدليل لمقابلة عينة من النساء فى القرية ودليل للإخباريين. هذا ويحتوى دليل مقابلة النساء على المحاور الآتية:

- أوجه الرعاية الاجتماعية التى تقدمها الحكومة لنساء القرية.
- مدى استفادة المبحوثة من تلك الخدمات.
- أوجه الرعاية الصحية ومدى استفادة المبحوثات منها.
- الأنشطة الاقتصادية التى تقدمها الحكومة لنساء القرية ومدى استفادة النساء منها.
- ما مدى المشاركة السياسية للمرأة فى القرية؟ وهل تدعم الحكومة مشاركة المرأة الريفية؟
- ما مدى تطبيق السياسات التعليمية على المرأة فى القرية، التعليم ، محو الأمية؟

أما دليل مقابلة الإخباريين فقد احتوى على المحاور التالية:

- الخدمات التى تقدمها الحكومة للمرأة فى القرية.
- إقبال النساء فى القرية للحصول على الخدمات التى تقدم لهن، وهل يوجد تفكير لتطوير تلك الخدمات وتحسينها؟
- مدى استفادة المرأة الريفية فى القرية من تلك الخدمات.

كما تمت الاستعانة بالإحصاءات الرسمية سواء الخاصة بالقرية بصفة عامة أم بالإناث بصفة خاصة للوقوف على مؤشرات تمكين النساء بالقرية والخاصة بالتعليم والأمية والصحة والعمل والمشاركة السياسية.

عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات متعمقة مع عينة من النساء فى قرية (مسجد موسى) يعشن فى أوضاع مترديه بشكل كبير؛ حيث تغمر المياه الجوفية منازلهن ويعانين تدنى الأوضاع المعيشية والفقر ونقص الموارد المتاحة، ولا يوجد لديهن الإمكانية لتحسين أوضاعهن، عددهن ٢٢ حالة ثمانى عشرة حالة من المتزوجات وثلاث أرامل، وواحدة مطلقة تعيش بمفردها، وجميعهن لديهن أبناء بمراحل الدراسة المختلفة، ١٠ حالات أميات، و٧ حالات حاصلات على دبلوم تجارة، و٥ حالات خرجن من التعليم ما بين المرحلة الابتدائية والإعدادية وتتراوح أعمارهن ما بين٢٠ و٤٥ سنة، و١٩ حالة ربات منازل لا يعملن، و٣ حالات فقط يعملن فى أعمال هامشية مثل بيع بعض الطيور فى السوق وصناعة الزبد والجبن وبيعها.

كما تمت الاستعانة بمجموعة من الإخباريين من الرائدات الريفيات، والمسئولات عن تنظيم الأسرة، وطبيبة الوحدة الصحية، ورئيس الوحدة المحلية، ورؤساء مجالس إدارة ثلاث جمعيات أهلية.

مجتمع الدراسة

قرية مسجد موسى التابعة لمركز أطفيح بمحافظة الجيزة

- سميت القرية بهذا الاسم نسبة إلى المسجد الأثرى (مسجد موسى) وهو من الآثار الإسلامية، بناه الأمير المملوكى شاهنشاه أمير الجيوش، وهذا الأثر موجود بالقرية حتى الآن.
- الموقع الجغرافى: تقع إلى الجنوب من القاهرة الكبرى فى الصحراء الشرقية على بعد ٩٠كم، على حدود محافظة الجيزة مع محافظة بنى سويف، بنيت منازلها على مرتفع صخرى من الحجر الجيرى، وعرِّشت الغالبية العظمى منها بالأخشاب والبوص والقش، وبُنيت الأقلية الباقية بالخرسانة، وتحيط بالقرية الصحراء من جهاتها الثلاث ما عدا الجهة الغربية، حيث الأرض الزراعية التى لا تتعدى مساحتها١٠٨٠ فدانًا، منها حوالى ٤٠٠ فدان غير منتجة نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية شديدة الملوحة، والتى لا يُعرف مصدرها حتى الآن.

وتبلغ المساحة الكلية للقرية ٢كم تقريبًا، وتقع إلى الشرق من الطريق الرئيس (الطريق الزراعى)، حيث تبلغ المسافة الفاصلة عنه ٢,٥كم، أما طريق الكريمات فيقع إلى الشرق منها بمسافة ٨ كم تقريباً.

- **السكان:** يبلغ عدد السكان بالقرية ٢٥,٠٠٠ نسمة تقريبًا.
- **التعليم:** مستوى التعليم فى القرية منخفض جدًا لعزوف الكثير من أبنائها عن الالتحاق به، وذلك نظرًا للحالة المادية المتردية المترتبة على انخفاض الدخل وعدم تنوع مصادره لطبيعة الموقع الجغرافى والأنشطة الاقتصادية المصاحبة له[١٨] .

وترتفع نسبة التسرب من التعليم نظرًا للظروف الاقتصادية المتردية ويترتب على ذلك ضعف الوعى وافتقاد الإمكانات التى تساعد على تبنى طرق مختلفة للتخفيف من حدة الفقر، ويصاحب ذلك انتشار الجهل وتردى الحالة الصحية.

- **الخدمات الصحية:** توجد بالقرية وحدة صحية واحدة يعمل بها طبيب واحد (ممارس عام)، فى الفترة الصباحية فقط، علمًا بأن الخدمات المقدمة لا تتعدى إلا أنواعاً محددة من الأدوية لا تتواءم مع نوعية الأمراض المنتشرة حيث تنتشر الأمراض

السرطانية وأمراض الكبد بشكل كبير، بالإضافة إلى الرمد والربو لاسيما مع انتشار المستنقعات التى نتجت عن المياه الجوفية داخل المنازل وخارجها والتى أدت لكثير من الأمراض، وخاصة على الأطفال وكبار السن داخل القرية، ويبعد أقرب مستشفى عن القرية بمسافة ٧ كيلو مترات تقريبًا، وذلك بمدينة أطفيح. وقد يكون تردى الحالة الصحية راجعًا لانتشار القاذورات وأكوام الأسمدة العضوية أمام المنازل، مع وجود العديد من "الطرنشات" المفتوحة لانعدام وجود شبكة للصرف الصحى، ولجوء الأهالى فى بعض مناطق القرية لعمل شبكة صرف صحى سطحية مكشوفة، والتى قد تعد أحد أسباب كارثة المياه الجوفية، والوضع الصحى الذى يعيش فيه سكان القرية شديد الخطورة.

- **الأوضاع الاقتصادية:** تتسم الأوضاع الاقتصادية لقرية مسجد موسى بالتردى، وذلك لمحدودية مصادر الدخل فى عدد من الأنشطة وعدم تنوعها، كما ترتبط بطبيعة المشكلات الموجودة، ومستوى التعليم، والإمكانات الفنية لدى السكان، ويمكن إيضاح ذلك فيما يأتى:

- يعمل غالبية أهل القرية فى الأعمال الزراعية، وخاصة العمل بأجر لدى الغير، بالإضافة إلى العمل فى أنشطة متعددة أخرى كالمحاجر أو فى أعمال الخرسانة وسائر الأعمال اليدوية الأخرى.
- أدى ضيق المساحة الزراعية بالقرية (١٠٨٠ فدانًا، منها ٤٠٠ فدان تالفة بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية شديدة الملوحة) إلى اتجاه أبناء القرية للعمل فى القرى المجاورة وفى المحافظات الأخرى، وخاصة مدينة القاهرة للعمل باعة جائلين، وفى الأعمال اليدوية الأخرى.
- يقدر عدد الأسر المعدومة الدخل حسبما أشارت تقديرات جمعية بناة المستقبل بنحو ٢٥٠٠ أسرة تقريبًا من إجمالى عدد الأسر البالغ ٣٨٠٠ أسرة تقريبًا*.
- تعتمد الأسر المعدومة الدخل على تبرعات أهل الخير والجمعيات الخيرية وخاصة الأيتام والمطلقات.

- أدت سيطرة القوات المسلحة على المساحة المتاخمة لطريق الكريمات عند إنشائه (١٠ كيلو مترات جهة اليمين ، ١٠ كيلو مترات جهة اليسار) إلى توقف العمل بهذه المحاجر التى كانت تستوعب أعدادًا كبيرة من الأيدى العاملة من أبناء القرية، وذلك منذ عشرات السنين أو يزيد، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية من سيئ إلى أسوأ.

المشكلات التى تعانيها القرية

تمثل مشكلة المياه الجوفية إحدى أهم المشكلات التى واجهت حياة أبناء القرية واستقرارهم، وتدهورت معها أوضاعهم الاقتصادية، وارتفعت معدلات الفقر بشكل ملحوظ، مما يصعب العمل على التخفيف من وطأة هذه الأوضاع وذلك للآتى:

١- أدى ارتفاع منسوب المياه الجوفية إلى انهيار الكثير من المنازل أو تصدع البعض منها، لاسيما أن أغلب هذه المنازل بنى على سطح الأرض دون أساسات بالحجر الجيرى، مما أدى إلى زيادة معاناة هذه الأسر، وخاصة الفقيرة التى لا تستطيع إعادة بنائها من جديد، أو التخلص من المياه الجوفية التى غمرت الكثير من المنازل التى لا تزال قائمة بعد، وهو ما أحدث كارثة إنسانية شديدة الخطورة لانتشار الأوبئة والأمراض، والحشرات الناقلة لها (الناموس، الذباب ... إلخ).

* بيانات من مركز معلومات قرية مسجد موسى.

٢- أن غالبية المنازل القائمة تغمرها المياه الجوفية من الداخل، واضطر أصحابها إلى الانزواء فى إحدى حجراتها الداخلية، ويقومون بصورة شبه يومية بنقل الأتربة والطفلة لتجفيف الحجرة أو الحجرات كلما ارتفع شىء من المياه بداخلها، وذلك يمثل معاناة مادية لغير القادرين، خاصة مع عدم وجود سيارة لكسح هذه المياه بالقرية، وإذا وجدت فإن تكلفة النقلة الواحدة تصل إلى (٢٥) جنيهًا.

٣- تحتاج القرية إلى مشروع نقل جماعى لنقل المواطنين وطلاب المدارس والجامعات، حيث لا توجد وسائل مواصلات كافية وآمنة.
٤- تمثل شبكة المياه النقية أحد أهم الكوارث، حيث إنها قديمة ومتهالكة ولم تتم صيانتها منذ فترة طويلة، وأدى ارتفاع المياه الجوفية إلى اختلاطها مع مياه الشرب، ولذلك فالأهالى لا يستخدمونها، بل يقومون بشراء مياه الشرب من سيارات مخصصة لذلك تمر بالقرية، مما أضيف على كاهل الفقراء وزاد من أعبائهم ومعاناتهم.
٥- بدأ مشروع الصرف الصحى بالقرية منذ عام ١٩٩٦، وتوقف لأسباب غير معلومة لسكان القرية، ولم يتم الانتهاء منه حتى الآن.
٦- تحتاج القرية إلى بناء مدرسة إعدادية، حيث لا يوجد مبنى خاص بها، وتم إلحاقها بمبنى المدرسة الثانوية، مما أدى إلى تكدس الفصول، ومع تسرب العديد من الطلاب، فإن القرية تحتاج إلى العديد من فصول محو الأمية.
٧- غياب دور الدولة والجهات المسئولة عن حل هذه المشكلات أدى إلى تراجع مستوى حياة سكان القرية على المستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى بشكل واضح، خاصة أن الدولة ممثلة فى الإدارة المحلية تقوم بهدم أية منازل يتم بناؤها فى المنطقة الجبلية المتاخمة للقرى بدلاً من المنازل التى غمرتها المياه الجوفية، والتى تعد صالحة للإقامة بدعوى أن هذه الأراضى ملك الدولة، وتشرف عليها الإدارة المحلية.
٨- لا يوجد بالقرية سوى خمسة مخابز فقط، يبلغ إجمالى إنتاجها ٣٣,٠٠٠ رغيف/ يوم تقريبًا.

مفاهيم الدراسة

مفهوم تمكين المرأة

- عرف"تمكين المرأة" بأنه العمليات التى تساعد النساء اللائى لا حول لهن ولا قوة "Powerless Women" فى الحصول على الاستقلال الذاتى والتحكم والثقة بالنفس،

من خلال دعمهن بالإمكانات والمهارات والمصادر للقيام بدور فعال فى الحياة العامة والخاصة [١٩] وتلى ذلك بعض التعريفات التى وضعت من قبل المهتمين بالمصطلح فقد عرفته (Batliwalla) بأنه عملية وهدف فهو عملية تحدى علاقات القوى السائدة والقائمة والحصول على التحكم الأكثر فى الموارد ومصادر القوة، وهو هدف لأن تمكين الإناث يسعى إلى تحدى الأيديولوجيات الأبوية (سيطرة الذكور وتبعية الإناث) والتحول فى الأبنية والمؤسسات التى تكرس وتعزز من التمييز النوعى ، كما يهدف إلى مساعدة الفقيرات على الحصول والتحكم فى كل من المصادر والموارد المادية وغير المادية [٢٠] أما (UXel) فلقد عرف التمكين بأنه بمثابة العملية التى من خلالها تدرك النساء على المستوى الفردى أو الجماعى آلية وكيفية عمل علاقات القوة التى يتحقق من خلالها لهن الثقة بالنفس والقوة لتحدى اللامساواة النوعية، وأما (MayWent) فترى أن التمكين يعنى عملية تغيير فى علاقات القوة، وهى عملية متعددة ومتداخلة الأبعاد– تلك التى تلعب دوراً فى مختلف المجالات الحياتية، والأسرية، والمجتمعية، والمؤسسية[٢١].

فى ضوء التعريفات السابقة أمكن وضع التعريف الإجرائى للتمكين على النحو التالى:

التعريف الإجرائى للتمكين

يعرف التمكين بأنه مجمل العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التى من خلالها تسهم المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا فى رفاهة أسرتها وتقدم مجتمعها، إضافة إلى التقييم والاعتراف المجتمعى بقدرتها على إحداث التغير فى سلوك الآخرين وفرص خياراتها التى تتمثل إجرائيًا فى مؤشرات التمكين التالية:

١- المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية فى حياتها، مثل قرار التعليم وقرار العمل.

٢- حرية الانتقال من دور إلى دور من أدوار المرأة، أى دورها داخل المنزل، ودورها فى العمل، ودورها كربة أسرة، ودورها داخل المحيط الاجتماعى الأوسع.

٣- الأمان الاقتصادى يعنى قدرة المرأة على امتلاك مشروع خاص، وكذلك عملها فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمى والحصول على العائد المادى منه وحرية التصرف فيه.

٤- أن تكون للمرأة ملكيتها الخاصة (تملك الأصول مثل الأراضى والعقارات أو أموال فى البنك).

٥- إبداء الرأى فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل المنزل والمعاملة المتساوية بين البنت والولد، والحرية النسبية من سيطرة الزوج وأسرته، وغرس قيم العمل والإنجاز والمساواة بين أبنائها، إضافة إلى السلوك الإدارى المنظم لموارد الأسرة.

٦- الاندماج فى أنشطة الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، حتى يكون لها صوت مؤثر فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

٧- المشاركة فى البرامج والسياسات التى تضعها الدولة لتفعيل دور المرأة وتمكينها داخل مجتمعها حتى يتحقق التمكين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمرأة الريفية، مما يجعلها تسهم بفاعلية فى رفاهة أسرتها ومجتمعها.

مفهوم المرأة المهمشة

تبنى مصطلح التهميش كُتَّابُ أمريكا اللاتينية الراديكاليون فى ضوء نظرية التبعية، والذين يتوقعون علاقة عكسية بين التنمية الاقتصادية فى ظل النظام الرأسمالى وتقلص النشاط الإنتاجى للمرأة واستبعادها من سوق العمل، كما يرتبط تهميش المرأة بظاهرة التهميش فى مجتمعات العالم الثالث [٢٢].

والتهميش ظاهرة يصعب إيجاد علاج لها فى ظل تنمية رأسمالية تابعة تفصل بين أنشطة الإنتاج وإعادة الإنتاج ووجود ظاهرة الفصل المهنى بين الجنسين، حيث تصبح المرأة قوة العمل الإحتياطية التى تكون على استعداد دائمًا للمشاركة فى الإنتاج الرأسمالى بأبخس الأجور، وفى ظل ظروف عمل غير ملائمة، وحيث يسود الفكر الأبوى الذى ينتج عنه تركز النساء فى المنزل وفى الوظائف الدنيا بشكل متقطع غير منظم[٢٣].

مؤشرات التهميش

١- انخفاض معدل مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة.

٢- انخفاض نصيب المرأة فى القطاع الرأسمالى- معبرًا عنه بنسب النساء المشتغلات بأجر عمومًا أو المشتغلات بأجر فى القطاع الصناعى على وجه الخصوص.

٣- تركز أنشطة المرأة فى القطاع غير الرسمى ونشاط الخدمات.

٤- الفصل المهنى بين الجنسين وتركز النساء فى أقل المهن مكانة، وما يرتبط بذلك من تفاوت فى مستويات الكسب بين الذكور والإناث [٢٤].

التعريف الإجرائى للمرأة المهمشة

هى المرأة التى تعانى انخفاض مساهمتها فى النشاط الاقتصادى كما تعانى بشكل عام انخفاض الدخل وتعمل فى القطاع غير الرسمى والمهن ذات المكانة المتدنية، مما يكون له آثاره السلبية على المرأة وأسرتها من حيث انخفاض الدخل ومستوى المعيشة، وعدم تعليم الأبناء خاصة البنات، وعدم توفر التغذية السليمة والرعاية الصحية وغيرها من جميع الخدمات التى تسعى إلى تحقيقها برامج التنمية.

أولاً: المرأة الريفية وسياسات التمكين الاجتماعى

نتائج الدراسة

تشمل سياسات التمكين الاجتماعى للمرأة الريفية: الصحة- ختان الإناث- معدلات وفيات الأمهات الحوامل وعند الولادة- التعليم، الرعاية الاجتماعية.

١- المرأة الريفية وسياسات الرعاية الصحية

أولت وزارة الصحة والسكان اهتمامًا للرعاية الصحية الأولية فى الريف. وفى هذا الصدد طورت الوزارة عددًا كبيرًا من الوحدات الريفية التى عانت الإهمال منذ إنشائها عام ١٩٦٢، كما طورت من آلية عمل هذه الوحدات الريفية بحيث طرحت فلسفة الصحة الإنجابية بوصفها إطارًا للعمل فى مجال صحة المرأة، كما بدأت فى تنفيذ ما

يعرف بنظام طب الأسرة فى ٣٦٠ وحدة ريفية باعتباره نموذجاً يمكن الاحتذاء به، وأولت اهتمامًا بوحدات خدمات رعاية الأمومة والطفولة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وتركزت أنشطة هذه المراكز من خلال رعاية الحوامل والإشراف على الوحدات وتطعيمات الأطفال، كما غطت الوزارة الخدمات الصحية فى المناطق المحرومة من خلال السيارات المتنقلة التى تقدم الخدمة الصحية مجانًا.

أما فيما يتعلق بمجتمع الدراسة

فيوجد فى قرية مسجد موسى وحدة صحية فقيرة الموارد غير مجهزة، بها طبيب واحد ممارس عام يأتى مرتين أسبوعيًا، وطبيبة نساء وولادة تأتى ثلاث مرات فى الأسبوع، وينصب اهتمام الوحدة على وسائل تنظيم الأسرة فقط. ومن خلال الدراسة الميدانية وجد أنه يتردد على الوحدة فى اليوم الذى تأتى فيه الطبيبة من ٥ إلى ١٠ سيدات كلهن إما متابعات حمل، وإما يرغبن فى استخدام وسيلة لمنع الحمل أو العكس.

يمكن القول إن هناك اهتمامًا ملحوظًا بتنظيم الأسرة، وحصر الأسر والسيدات فى سن الإنجاب، ومعرفة المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة وغير المستخدمات، والحوامل، وتنظيم الندوات واللقاءات لتصحيح المفاهيم الخاصة لديهن عن وسائل تنظيم الأسرة.

كما تقوم جمعية تنظيم الأسرة بتنظيم القوافل الطبية، وتوفير وسائل تنظيم الأسرة، والاشتراك مع الوحدة الصحية فى حملات التطعيم ضد شلل الأطفال، وعمل ندوات لتوعية السيدات الحوامل بالمتابعة والتطعيمات.

وعلى الرغم مما سبق فإن المرأة فى سن الإنجاب تنجب فى المتوسط ٤ أطفال، ويرجع ذلك للزواج المبكر، حيث إن سن الزواج بالقرية يتراوح ما بين ١٣ إلى ١٨ سنة.

أما القوافل الطبية المتنقلة التى تأتى للقرية مرة واحدة كل شهر تقريبًا، فيعلن عن ميعاد حضورها للقرية بميكروفونات تجوب الشوارع، وتستقر القافلة الطبية فى مركز الشباب.

وعلى حد قولهن: أى حد بيشتكى من أى حاجة سواء رجال أو نساء أو أطفال يتوجه للأطباء فى هذه القافلة، وبالطبع يتم الكشف ويصرف بعض العلاج المجانى البسيط بدون عمل أى تحاليل أو فحوصات أو أشعات أو متابعة للحالة المرضية، ويضطر المريض إلى أن ينتظر القافلة الطبية الأخرى أو يذهب إلى المركز أو إلى العاصمة ليعالج حالته المرضية عند طبيب متخصص أوفى المستشفى العام.

ووفقًا للدراسات، وجد أن معظم المراكز فى مصر بصفة عامة تعانى نقصًا فى الخدمات الصحية، غير أنه يلاحظ وجود تركيز نسبى للخدمات الصحية فى عواصم المحافظات،حيث إنها تلعب دورًا مركزيًّا فى توفير الخدمات للمناطق المحيطة بها.

وبسؤال السيدات فى قرية مسجد موسى عن أوقات ذهابهن إلى الوحدة، وجد أنهن لا يذهبن إلا فى حالة الرغبة فى تنظيم الأسرة سواء باستخدام وسيلة أو إزالة الوسيلة أو متابعة الحمل، وغالبًا ما تتم عمليات الولادة فى مستشفى المركز لأن الوحدة غير مجهزة. أوفى المنزل على يد حكيمة. وعلى حد قولهن: أى واحدة تمرض فى الليل تتحمل لغاية ما يطلع عليها النهار وتذهب لمستشفى المركز أو لطبيب خاص إذا كانت تقدر ماديًّا.

وحسبما ورد فى تقرير التنمية البشرية: أن النساء المهمشات فى المناطق الفقيرة هن أقل الفئات الاجتماعية المدعومة فى نظام الرعاية الصحية، سواء كان ذلك من القطاع الخاص أو العام أومن الجمعيات التطوعية. ونقص الرعاية الطبية المتاحة، وخدمات الأمومة وتنظيم الأسرة –على مستوى القرية– يؤدى إلى أن المرأة الفقيرة الأمية تدفع ثمن هذا النقص، فمعدلات وفيات الأمهات مرتفعة نسبيًا؛ حيث تصل إلى ٥٠ حالة لكل١٠٠ ألف ولادة، وذلك وفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية

٢٠١٢. والفقيرة الأمية فى سن الإنجاب هى الأكثر تعرضاً للوفاة أثناء الحمل والولادة [٢٥]، كما يصل نقص الحديد فى الغذاء إلى أعلى معدلاته بين الأمهات بسبب الفقر وقصور استراتيجيات مواجهته فى مصر.

٢- المرأة الريفية وسياسات التعليم

محو الأمية

يندرج الحق فى محو الأمية ضمن الحق فى التعليم الذى أقر به الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، لأنه يمكن ربط محو الأمية بالعديد من المنافع سواء للفرد نفسه مثل تقدير الفرد لذاته وثقته بنفسه وتعزيز قدراته أو للمشاركة فى الحياة المدنية، سواء فى نقابات العمال أوفى الأنشطة الاجتماعية أو السياسية- وقد تبين أن ذلك يرتبط بدورها بالمشاركة فى برامج محو أمية الكبار. وتشير البحوث التى تهتم بالمرأة إلى أن الإناث اللاتى يشاركن فى برامج محو الأمية يملكن معارف أفضل عن الصحة وتنظيم الأسرة، ويمكن تأكيد أن هناك علاقة بين التعليم وانخفاض عدد الأبناء داخل الأسرة، كما أن الآباء المتعلمين- سواء تلقوا تعليمهم من خلال برامج التعليم النظامى أو برامج محو أمية الكبار- يحرصون أكثر من غيرهم على إرسال إناثهم إلى المدرسة وإلى حثهن على استكمال دراستهن. وتنتشر الأمية فى الريف لدى الإناث أكثر من الذكور[٢٦]. وعلى الرغم مما حققته مصر من تقدم فى الحد من مستويات الأمية، فإن نسبة النساء القادرات على القراءة والكتابة لم تزد عن الثلث، كما بلغت نسبة الأمية بين الإناث ٥٣,٠٪ عام ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بمجتمع الدراسة فتوجد فصول لمحو أمية الكبار، منها فصول تابعة لجمعية تنظيم الأسرة وهى فصول خاصة بالإناث فقط عبارة عن ثلاثة فصول

لمحو الأمية بواقع ٢٠ سيدة بالفصل خلال عامى٢٠١٠، ٢٠١١، ونجحت السيدات وتم استخراج شهادات لهن.

كما تبنت جمعية تنمية المجتمع المحلى (جمعية أهلية) مشروع محو الأمية، وتم اختيار الجمعية على مستوى محافظة الجيزة لتطبيق برنامج (اقرأ باسم ربك ، بقرية مسجد موسى). وتم محو أمية ١٧٠ دارسًا ودارسة، منهم ٧٠ من الإناث كما ورد فى البيانات الموثقة بالجمعية وتوقيت الفصول لعام ٢٠٠٥، وتسعى الجمعية لفتح فصول جديدة لمحو أمية الدارسين الجدد.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجمعيات الأهلية وجمعية تنظيم الأسرة لإنجاح برامج محو الأمية، فإن القرية بها نسبة أمية مرتفعة سواء بين الذكور أو الإناث.

كما تم فتح فصلين من مدارس المجتمع (المجتمع المفتوح) مدارس صديقة الفتيات، ٢٥ فتاة فى المدرسة الأولى متسربة من التعليم أو غير مستحقات فى عام ٢٠١٠، وفى عام ٢٠١١ تم إنشاء فصل آخر عدد الفتيات به ٢٢ فتاة، وهذه الفصول تابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة.

ويلاحظ أن تلك الأعداد ضئيلة بالنسبة لأعداد المتسربات من التعليم بالقرية، وتحاول الدولة جاهدة التصدى لقضية الأمية من خلال "الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار" بالتعاون مع كثير من منظمات المجتمع المدنى؛ عن طريق تنفيذ البرامج التى سبق ذكرها، خاصة فى المناطق المحرومة التى تنتشر بها معدلات التسرب والأمية.

التعليم

اعتبرت الحكومة منذ التسعينيات التعليم مشروعًا قوميًا، كما اعتبرته حقًا أساسيًا تكفله الدولة، كما أعلنت مسئوليتها عن التعليم والإشراف عليه، وأن التعليم إجبارى فى المرحلة الأساسية.

كما حققت مصر خلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة إنجازات ملموسة فى مجال الالتحاق بالتعليم، وتوسعت الدولة فى بناء المدارس، فخلال العشرين عامًا الماضية تم بناء ٩٨٥٠ مدرسة لتوفير النسبة الملائمة للتلاميذ. ويشير تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى تحسن معدلات الالتحاق فى مرحلة رياض الأطفال من ٨٣٪ عام ١٩٨٠ إلى٩٣٪ عام ١٩٩٥، كما ارتفعت نسبة تعليم الإناث بالتعليم الإعدادى فيما بين١٩٨٠– ١٩٩٥من ٣٩٪ إلى ٦٨٪، وللمرحلة الثانوية حدث ارتفاع طفيف خلال الفترة نفسها من١٠,٦٪ إلى ١٣,٧٪ ، وتكشف النسب فى الابتدائية والإعدادية عن وجود نسبة من التسرب بين الإناث[٢٧].

أما فى مجتمع الدراسة فأعداد الإناث عام ٢٠١٠/٢٠١١– بلغت ٧٨٥٦ منهن ٤٠٠ فى المدارس الابتدائية، ٢٤٥ فى الإعدادية، و٦٨ فى المرحلة الثانوية. بحسب التقرير الوارد من الوحدة المحلية التابعة لها القرية ولم يرصد التقرير نسبة التعليم العالى للإناث، أو نسبة التسرب من التعليم.

وقد ساعد انتشار الفقر، وتدنى الحالة الاقتصادية على تسرب الإناث من التعليم، حيث إن الأسرة الفقيرة تفضل تعليم الذكور على الإناث؛ لأن البنت مصيرها إلى الزواج، حيث ينتشر الزواج المبكر بين الفتيات إذ يبدأ من سن ١٣ سنة، ولهذا فالأسرة لا تحرص على استكمال تعليمها.

٣- المرأة الريفية وسياسات الرعاية الاجتماعية

تمثل شبكات الأمان الاجتماعى أحد مجالات الإنفاق الحكومى والأهلى على السواء، وتهدف إلى تحسين أوضاع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية وتمكينها من إشباع احتياجاتها الأساسية، وهى تمثل مجموعة من الإجراءات التى تهدف إلى تخفيف أثر انخفاض مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لأكثر المجموعات ضعفًا فى المجتمع، ومساعدة الأسر الفقيرة من خلال تزويدهم بالمساعدة والقروض الصغيرة.

وتقوم وزارة التضامن الاجتماعى بتنفيذ عدد من البرامج بشكل مباشرعن طريق الضمان الاجتماعى، وصندوق الضمان الاجتماعى للمعاشات، ومشروع مبارك

للتكافل الاجتماعى، ومشروع الأسر المنتجة، والبرامج الموجهة للمرأة الفقيرة، وبنك ناصر الاجتماعى الذى يدير عددًا كبيرًا من لجان الزكاة، بالإضافة لنشاط وزارة التضامن الاجتماعى بشكل غير مباشر عن طريق الجمعيات الأهلية التى تعمل فى المجال التنموى، أو عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يهدف إلى حماية وضع الفئات الأكثر فقرًا وتحسينها خلال مرحلة التحول الاقتصادى؛ عبر خلق فرص عمل جديدة والمساعدة على تقليل الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى.

وفى قرية مسجد موسى توجد وحدة اجتماعية تعمل على تنفيذ برنامجها، حيث يتم صرف معاشات الضمان لعدد ٥٦٩ أسرة شهرياً. ومن خلال الملاحظة تجدر الإشارة إلى أن السيدة التى تطلب معاشًا فى حالة ترملها أو طلاقها تعامل بشكل سيئ، ولا يحاول المسئول أن يعرَّفها بحقوقها، وفى كثير من الأحيان لا تقبل السيدة الذهاب للوحدة حتى لا تهان، ثم إن المبلغ الذى تحصل عليه بسيط فهو يتراوح ما بين ٧٠ جنيهًا للسيدة بمفردها أو ١٠٠ جنيه للسيدة وأطفالها، وهو مبلغ ضئيل لا يتناسب ومتطلبات الحياة.

ثانيًا: المرأة الريفية وسياسات التمكين الاقتصادى

بالإشارة إلى وضع المرأة المصرية فى سوق العمل يمكن القول إن مساهمة المرأة فى قوة العمل ضعيفة؛ حيث يشير تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر إلى انخفاض مساهمة المرأة فى قوة العمل، إذ لا تزيد على ٢٥٪ من إجمالى الإناث. وبصفة عامة يمكن القول إن معدل مشاركة المرأة فى العمل فى مصر لا يزال أقل من الرجل، حيث لا يتعدى ١٨٪، بينما يبلغ ٦٥,٧٪ بالنسبة للرجل عام ٢٠٠٥ [٢٨].

وهناك عدة مؤشرات تعبر عن التمكين الاقتصادى هى:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التى تساعد على زيادة توليد دخل الأسرة.
- زيادة فرص المرأة فى الحصول على دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التى تمكنها من الفرص المتاحة فى أسواق العمل.

- تزايد مشاركة المرأة فى القوة العاملة.
- تناقص معدلات بطالة المرأة وتعطلها.
- تزايد مشاركة المرأة فى تنظيم المشروعات وإدارتها.
- المساواة النوعية فى الأجور والرواتب عن العمل نفسه وبالكفاءة نفسها.
- تزايد مساهمة المرأة فى دخل الأسرة.
- قدرة المرأة على التصرف فى دخلها.
- فرصة المرأة فى الحصول على تسهيلات ائتمانية.

إذا تم اختبار تلك المؤشرات فى مجتمع الدراسة فسوف نجد أن مساهمة المرأة الفعلية فى قوة العمل الرسمية ضئيلة بالنسبة لعدد الإناث بالقرية. ولكن من الملاحظ أن إناث القرية تقريبًا منتجات وعاملات بدون أجر منظور، مثل صناعة الجبن والزبد وتربية الدواجن وبيع المنتجات بالسوق، كما أنهن يعملن ببيع أنواع البقالة البسيطة وحلويات الأطفال أو بعض الخضراوات والفاكهة أمام المنازل، وعندما تسأل المرأة بالقرية: هل لديك عمل؟ تكون الإجابة لا– لأنها لا تعتبر تلك الأشياء عملاً يدر ربحًا أو يكون بديلاً لدخل.

ويوجد بالقرية مشغل واحد مهمل ومهجور لعدم توفر الإمكانات المادية لتشغيله، حيث كان يعمل بهذا المشغل ٤٢ فتاة من فتيات القرية. فمن خلال الملاحظة المباشرة تبين أن الإناث فى القرية لا يذهبن إلى العمل فى الحقول، لأن ذلك يعد عيبًا ولا يتوافق مع العادات والتقاليد، ومن تذهب منهن تتعرض للسخرية.

وخلال وجود الباحثة بالقرية لم تلحظ وجود أية مشاريع تعمل بها الإناث؛ باستثناء مشروع واحد صغير تديره سيدة أرملة فى منزلها لتصنيع اللوف من جريد النخيل وعمل المكانس اليدوية والزعافات اللوف. فمعظمهن يمكثن فى المنازل ودورهن مقتصر على الأعمال المنزلية البسيطة المدرة لدخل بسيط لا يتناسب مع الأدوار الكثيرة التى تلعبها المرأة الريفية، وربما يرجع ذلك إلى حالة القرية التى تطفو

على بحيرة من الماء الآسن تشعرهن بحالة من الإحباط واللامبالاة على حسب قول بعض المبحوثات.

القروض الائتمانية

وبالسؤال عن القروض والمساعدات التى تمنحها وزارة التضامن الاجتماعى والصندوق الاجتماعى للتنمية. اقتصر دور وزارة التضامن الاجتماعى على منح ثلاثة قروض لمشاريع تربية أغنام منحت للأرامل، وبلغت تكلفة المشروع حوالى ١٥٠٠ جنيه.

أما فيما يتعلق بالصندوق الاجتماعى للتنمية ففى عام ٢٠٠٣ أعطى بعض القروض لحوالى٧ أسرمن أهل القرية، وجار حاليًا تسديد قيمة القروض. والصندوق متوقف عن منح القروض فى الوقت الراهن. ومن الملاحظ أن المرأة قد تمنح القرض وتعمل مشروعًا صغيرًا ولكن الذى يعمل فيه هو الأسرة كلها أو الأبناء الذكور. وتكون المرأة فى هذه الحالة ممولاً وليس لها دخل بأى شىء فى المشروع، وبهذا لا يحقق المشروع الهدف المرجو منه وهو التمكين الاقتصادى للمرأة.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات التمكين الاقتصادى للمرأة فى قرية مسجد موسى تعد ضئيلة، حيث إنها تعانى ندرة الموارد وقلة الخبرات والمهارات وضآلة المساعدات التى تصل إليها، وبالقرية مقولة شائعة عند السؤال عن عمل المرأة (هية الرجالة لاقية شغل لما الستات حتشتغل).

ثالثًا: المرأة الريفية وسياسات التمكين السياسى

تعكس أنماط المشاركة فى المجتمعات الإنسانية أوضاع التنمية البشرية بها لأنها مردود لأبعادها البنائية والثقافية؛ حيث يؤثر كل منها فى الآخر. كما أظهرته مؤشرات نوعية الحياة فى المحافظات الفقيرة والذى كشف عن تدنى مؤشرات التنمية بها لأسباب ترجع إلى زيادة معدلات الفقر وارتفاع نسب الأمية، الأمر الذى أثر بالسلب على نسب التصويت فى الانتخابات التى تعد أحد أنماط المشاركة السياسية التى

تعتمد على مجموعة من المعايير؛ تتمثل فى درجة الوعى لدى المواطنين، ومساهمة الديمقراطية الممنوحة، ومدى التمثيل السياسى لاتجاهات سياسية متباينة وتداول السلطة[٢٩].

ولما كانت المرأة الريفية (وفقًا للصورة النمطية) تحيا فى مجتمع ذكورى تحكمه العادات والتقاليد التى تخضع المرأة لأدوار محددة طبقًا لطبيعتها الأنثوية، فيلاحظ وجود تهميش للدور النسائى فى البرلمانات والمحليات، كما أنها غير مطروحة على أجندة اهتمامات الأحزاب السياسية بالشكل المتناسب مع مكانتها ودورها فى المجتمع.

وأهم مؤشرات التمكين السياسى

- مشاركة المرأة فى المجالس التشريعية على المستويات المحلية والمركزية.
- مشاركة المرأة فى الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية.
- ازدياد نسبة النساء حائزات البطاقة الانتخابية ونسبة مساهمتهن فى التصويت.
- حصول المرأة على فرص الدعم التشريعى للمشاركة السياسية.
- مشاركة النساء فى اختيار السياسات العامة وصياغتها ووضع الموازنات وتوزيع اعتماداتها ومراجعتها [٣٠].

وقد حرص المجلس القومى للمرأة منذ إنشائه عام ٢٠٠٠ والمجلس القومى للطفولة والأمومة منذ عام ١٩٨٨ على العمل على تمكين المرأة سياسيًّا. فقد قام المجلس القومى للمرأة بتدريب ٣١٧ سيدة على العمل السياسى فى الفترة من يوليو ٢٠٠٣ إلى يوليو ٢٠٠٥، وفى مارس ٢٠٠٦ تم البدء بمشروع نحو أداء برلمانى متميز للمرأة المصرية بالتعاون مع برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائى.

وبدأت الدعوة لدخول المرأة مجلس الشعب والمجالس المحلية والأحزاب السياسية ، كى يصبح لها دور أساسى فى الانتخابات.

وبالرغم من مرور خمسين عامًا على دخول المرأة البرلمان وتضاعف عدد المقيدات فى الجداول الانتخابية، فإن نسبة عضوية المرأة فى مجلس الشعب ضئيلة؛ وتؤكد الإحصاءات أن الفترة من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٨ قد شهدت تراجعًا فى مشاركة

المرأة السياسية فى البرلمان المصرى حتى وصلت إلى ١,٨٪، وهى بذلك تمثل أقل النسب إذا ما قورنت ببعض برلمانات الدول العربية مثل تونس التى بلغت نسبة مشاركة المرأة بها١١,٥٪، وفى سوريا ٧, ١٠٪، والسودان ٥,٣٪، والعراق ٦,٤٪.

وفى قرية مسجد موسى اقتصرت المشاركة السياسية للمرأة– على حد قول المسئولة عن جمعية تنظيم الأسرة على:

- المساعدات التى قدمها المجلس القومى للمرأة لاستخراج بطاقات الرقم القومى للسيدات ساقطات القيد (إن اعتبر هذا مشاركة سياسية).
- أثناء الحملة الانتخابية لرئيس الجمهورية تم تجميع ٨٠٠ سيدة للمشاركة بالإدلاء بأصواتهن.
- عندما يتم ترشيح أحد أبناء القرية فى انتخابات مجلس الشعب أو الشورى يتم تجميع السيدات للإدلاء بأصواتهن حتى يزداد عدد الأصوات المعطاة للمرشح.
- فيما عدا ذلك لا يوجد أى نوع من أنواع المشاركة السياسية.
- فلم يتم ترشيح أى سيدة لمجلس الشعب أو الشورى.
- لا يوجد أى سيدة من نساء القرية فى عضوية المجلس المحلى.
- حتى مجالس إدارة الجمعيات الأهلية لا توجد بها نساء، سواء على مستوى مجلس الإدارة أو على مستوى العضوية.
- لا توجد مشاركة فى الأحزاب السياسية.
- ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى سيادة المجتمع الذكورى وسطوة العادات والتقاليد.

الخاتمــة

بالرجوع إلى التساؤل الذى بدأت به الورقة عن وقوف المرأة الريفية ما بين سياسات التمكين وواقعها المهمش، نصل إلى أن السياسات والقوانين التى تضعها الحكومة مبشرة وآملة فى عملية التنمية البشرية وسد الفجوة النوعية ومشاركة المرأة فى التنمية فى جميع المحافظات والقرى والنجوع. وفى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تسهم فى ذلك الوزارات كوزارة التضامن الاجتماعى– والمجالس القومية مثل

المجلس القومى للطفولة والأمومة والمجلس القومى للمرأة، والمنظمات الأهلية، وصناديق الرعاية الاجتماعية، والصندوق الاجتماعى للتنمية.

كل تلك الجهود لا تجد المردود الإيجابى المرجو منها، لأنه على كل الأصعدة مازال التقدم فى عملية المشاركة والتنمية بالنسبة للمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة ضئيلًا جدًا. أما فيما يتعلق بالمرأة الريفية فى قرية مسجد موسى، فإنها غير مستفيدة من البرامج والسياسات التى تضعها الحكومة لدمجها فى عملية التنمية إلا بقدر ضئيل كما سبق الذكر.

لأن الواقع الذى تعيش فيه تلك المرأة يمنعها من التقدم والتطور، البيئة الفقيرة الموارد المكبلة بمعدومية الخدمات المحاصرة بمشكلات فى الصرف والمياه الجوفية وبوار الأراضى الزراعية، كل ذلك يدفع القرية بأكملها إلى عدم المشاركة فى التنمية، وعدم الاستفادة من السياسات الحكومية، وفيما يتعلق بالريفيات فى مجتمع الدراسة فهن يعانين تدنى الخدمات الصحية، حيث لا توجد غير وحدة صحية غير مجهزة بها طبيب (ممارس عام) يأتى مرتين أسبوعيًا وطبيبة نساء وولادة تأتى ثلاث مرات ونساء القرية لا يتوجهن للوحدة إلا فى حالات متابعة الحمل أو الحصول على وسائل تنظيم الإنجاب فقط.

أما فيما يتعلق بالخدمات التعليمية

هناك ارتفاع فى معدلات الأمية بالقرية برغم وجود فصول محو أمية ومدرسة من مدارس المجتمع المفتوح (المدرسة صديقة الفتيات) كما تزداد معدلات التسرب من التعليم والتوقف عن التعليم بسبب عدم توفر المدارس الثانوية بالقرية، وارتفاع تكاليف الانتقال للمركز للالتحاق بالمدرسة الثانوية نتيجة للفقر.

الرعاية الاجتماعية

بالرغم من وجود سياسات الأمان الاجتماعى إذ تقوم وزارة التضامن الاجتماعى بتنفيذ عدد من البرامج بشكل مباشر عن طريق الضمان الاجتماعى وصندوق الضمان

الاجتماعى للمعاشات، ومشروع مبارك للتكافل الاجتماعى، ومشروع الأسر المنتجة، والبرامج الموجهة للمرأة الفقيرة وبنك ناصر الاجتماعى- ولكن النساء فى القرية لا يستفدن من تلك البرامج، إلا فى حدود الحصول على معاش الضمان الاجتماعى للأرامل والمطلقات أو الحصول على القروض متناهية الصغر التى لا ترد من وزارة التضامن الاجتماعى.

أما التمكين الاقتصادى

- نساء القرية يفتقرن للتمكين الاقتصادى بشكل كبير، حيث إنهن لا يقمن بعمل أى مشروعات وإدارتها وليس لديهن نشاط اقتصادى مميز.

أما فيما يتعلق بالتمكين السياسى

- فقد اقتصرت المشاركة السياسية للمرأة على المساعدات التى قدمها المجلس القومى للمرأة لاستخراج بطاقات الرقم القومى للسيدات ساقطات القيد وأثناء الانتخابات تستخدم نساء القرية باعتبارهن قوة انتخابية لصالح مرشح بعينه دون أن تكون لديهن معرفة حقيقية به أو بماذا سيقدمه للقرية.

الهوامش

١- الفلاح المصرى فى خطر، نهبوا حاضره وأضاعوا مستقبله، مركز الأرض الشبكة العربية لحقوق الإنسان ٢٠١٣/١/١٢ avilableat:http://www.anher.net.

٢- المرأة الريفية فى مصر الوضع الراهن والمستقبل المأمول، الشبكة العربية لحقوق الإنسان مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠١٣/١/١٢ .

avilableat:http://www.anher.net.

٣- محيا زيتون وآخرون، المرأة والتنمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٥.

٤- عواطف عبد الرحمن، المرأة والإعلام، تحديات وإشكاليات، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص١٥ .

٥- المعهد القومى للتخطيط، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص٢٧، ٢٨.

٦- سامية الساعاتى وآخرون، المرأة فى الأسرة المصرية بين الواقع والتمكين، المؤتمر التاسع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠٠٧.

٧- نادية حليم وآخرون، المرأة الأكثر احتياجًا، دراسة على النساء العائلات لأسر فى عشوائيات القاهرة، المؤتمر السنوى التاسع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٨- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية فى المنطقة العربية، ٢٠٠٥.

٩- القرائية من أجل الحياة، التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع، التعليم للجميع، ٢٠٠٦.

١٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٥، تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة فى الوطن العربى، نيويورك، ٢٠٠٦، ص٥٨.

١١- القرائية من أجل الحياة، مرجع سابق.

١٢- المجلس القومى للمرأة، المرأة المصرية فى مواقع القيادة، المؤتمر الثامن، القاهرة، ١٦ مارس، ٢٠٠٨.

١٣- الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو نهوض المرأة فى الوطن العربى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مرجع سابق.

١٤- الصندوق الاجتماعى للتنمية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٢٢.

١٥- الأمم المتحدة، السياسات الاجتماعية فى البلدان العربية، تحليل بنائى تاريخى، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٩.

١٦- المجلس القومى للمرأة المصرية فى مواقع القيادة، مرجع سابق.

١٧- المجلس القومى للمرأة، المرأة فى مصر، التقرير الأول، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٩.

١٨- نشوى توفيق أحمد، تمكين المرأة ودورها فى عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤، ص٣٧-٣٨.

١٩- Batliwala Srilatha, "The Meaning of Empowerment : New Concepts from Action", G. Sen; A. Germain and L. in: C. chen,eds., Population Policies Reconsidered; Health, Empowerment and Rights, Cambridge, Harvard University Press, 1994, p.10.

٢٠- نادية حليم، تطوير مهارات الرئدات الريفيات، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والمجلس القومى للمرأة، ٢٠٠٨، ص٣.

٢١- محيا زيتون وآخرون، المرأة والتنمية، مرجع سابق، ص١٣.

٢٢- إجلال حلمى، إعادة الهيكلة الرأسمالية تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

٢٣- إجلال حلمى، مرجع سابق، ص١٢.

٢٤- محيا زيتون وآخرون، مرجع سابق، ص٩.

٢٥- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية.

٢٦- القرائية من أجل الحياة، مرجع سابق، ص٢٢.

٢٧- الأمم المتحدة ، السياسات الاجتماعية فى البلدان العربية، تحليل بنائى تاريخى، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

٢٨- على جلبى وآخرون، الفقراء فى مصر بين الإجحاف والإنصاف رؤية مستقبلية، المؤتمر السنوى التاسع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٧.

٢٩- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص٤٢.

٣٠- المجلس القومى للمرأة ، المرأة فى مصر، مرجع سابق ، ص٤٩.

Abstract

RURAL WOMEN BETWEEN EMPOWERING POLICIES AND MECHANISMS OF MARGINALIZATION

Ihsan said

This study explores how social policy tries to empower and integrate rural women in development process.The study indicate that rural women do not benefit from such policies aimed at targetting them, especially health and educational services, as well as social and economic care.